



وزارة الدولة لشؤون المرأة تطلق حملة وطنية لمحو الأمية القانونية

تحت شعار عراق خال من العنف، تتمتع فيه المرأة بكافة حقوقها المنصوص عليها في الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية انطلقت فعاليات الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية القانونية في وزارات الحكومة العراقية التي تقودها وزارة الدولة لشؤون المرأة.

وقد كانت باكورة هذه الحملة في وزارة البيئة ثم في وزارة العلوم والتكنولوجيا لتوعية الملاك الوظيفي، لاسيما شريحة الموظفين باعتبارهن ركيزة اساسية في السلطة التنفيذية وعنصرا فعالا في المجتمع.

حيث ألفت المحامية (أزهار الشعر باف) محاضرة أكدت فيها على ضرورة توعية وتنقيف المرأة دستوريا وقانونيا عبر تعريفها بحقوقها التي كفلها القانون والدستور، وكشفت السيدة الشعر باف عن برنامج شامل لمحو الأمية القانونية يضم مشاريع متعددة منها، مشروع التنقيف والتوعية بمبادئ حقوق الانسان واهمية الاتفاقيات الدولية كضمانة لحق الانسان،ومشروع التوعية والتنقيف بالتشريعات والقوانين الوطنية الخاصة بالمرأة، والتوعية بمفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) وكيفية ادماجه في السياسات العامة،ومشروع التوعية والمدافعة والتدريب بموضوع مناهضة العنف ضد المرأة، ومشروع عن دور المرأة في عملية المصالحة الوطنية وبناء الوحدة الوطنية، وكذلك عن دور المرأة في حل النزاعات، والوسائل البديلة لحل النزاعات،ومشروع مفهوم الدولة واركانه واهمية تنظيمها السياسي.



واكدت السيدة ازهار ان الظروف الراهنة التي يمر بها البلد تحتاج الى توعية قانونية لنساء العراق حيث ان النظام الديمقراطي التعددي يسمح بمشاركة المرأة في العملية السياسية وفي التعديلات الدستورية، ومن هذا المنطلق دعت الخبيرة الى ادراك المرأة آليات التعديل واكدت على أن الدستور يمنح تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فهم جميعاً معنيين رجالاً ونساءً بدستور بلادهم، ويعد هذا هو أول مشاريع الحملة. من جهتهم رحب المشاركون بالندوة، واشادوا بالخطوات التي تقيمها وزارة الدولة لشؤون المرأة واكدوا على أهمية البرنامج بما يخدم المرأة وضرورة تعاون الوزارات الأخرى لنجاحه.

المكتب الاعلامي

٢٠٠٨ ٨/٤